المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

حماية اللاجئين والهجرة المختلطة:

خطة عمل من عشرة نقاط

المحتويات

مقدمة

1- التعاون فيما بين الشركاء الرئيسيين

2- تجميع وتحليل البيانات

3- نظم نقاط الدخول الحساسة من حيث الحماية

4- ترتيبات الاستقبال

5- آليات التحرى والإحالة

6- العمليات والإجراءات المتباينة

7- حلول للاجئين

8- مواجهة التحركات الثانوية

9- خيارات العودة لغير اللاجئين وخيارات الهجرة البديلة

10- استراتيجية الإعلام

مقدمة

على الرغم من أن اللاجئين وملتمسي اللجوء يشكلون جزءا صغيرا نسبيا من تحركات الأشخاص على مستوى العالم، إلا أنهم يتحركون بصورة متزايدة من بلد أو قارة إلى بلد آخر أو قارة أخرى جنبا إلى جنب مع غيرهم من الأفراد الذين تختلف أسباب تحركاتهم والتى ليست لها صلة بالحماية.

وفى الغالب الأعم تكون مثل هذه التحركات غير نظامية، بمعنى أنهـا تـتم بـدون الوثـائق المطلوبة وغالبا ما يشارك فيها مهربو وتجار البشر. والأفراد الذين يتنقلون بهذه الطريقة عادة ما يعرضون أرواحهم للخطر، ويضطرون للسفر فى ظروف غير آدميـة وقـد يتعرضـون للاستغلال وسوء المعاملة. وترى الدول أن مثل هذه التحركات تشكل تهديدا لسيادتها وأمنها.

وأصبح من الحتمى أن يتصدى المجتمع الدولى لهذه الظاهرة بأسلوب أكثر شمولا وترابطـا. وقد اضطلعت الدول بمسئوليات الحماية تجاه اللاجئين بموجب الصكوك الدولية والتـى مـن مصلحتها الجماعية أن تحترمها.

وبتحديد أكثر، يجب اتخاذ خطوات لإنشاء منظومات لإدارة الدخول يكون فى مقدورها تحديد القادمين الجدد الذين هم فى حاجة إلى الحماية الدولية و توفير حلولا ملائمة ومتنوعـة لهـم، جنبا الى جنب تلك الحلول الأخرى التي قد يحتاجها الأفراد المنخرطون فى تحركات مختلطة. وتتنبه المفوضية السامية بصفة خاصة إلى الحاجة لضمان ألا يتسبب توفير الحماية واللجـوء للاجئين وغيرهم من الأشخاص الذين يهتم بهم مكتب المفوضية السامية فى تفاقم الصـعوبات التى تصادفها الدول فى التحكم بصفة عامة فى وصول المواطنين الأجانب وإقـامتهم وفـى مكافحة الجريمة الدولية.

ويحدد هذا البحث عشرة مجالات رئيسية تحظى باهتمام المفوضية السامية ولهـا دور فعـال يمكن أن تلعبه فيها و يرى المكتب أنها تتطلب مبادرات ذات تأثير ايجابي. وتتعلق خطة العمل الواردة فى البحث بصفة خاصة بالمواقف التى يكون فيها اللاجئون عرضة لمخاطر *الطـرد*، أو انتهاكات حقوق الإنسان أو لمواصلة التحركات التى تتسم بالمخاطرة.

ولا تدعى ورقة البحث أنها شاملة فيما يتصل بالأمور التى لا تدخل فى نطـاق اختصـاص ومسئولية المفوضية السامية. كما أنها لا تشتمل على خطوط عريضة مفصلة لتنفيذ كل مكون من مكونات خطة العمل.

وتحدد المصفوفة الواردة فى الملحق 1 الأهداف التى تنتوى خطة العمل تحقيقهـا وتتضـمن مقترحات لأنشطة يمكن القيام بها طبقا لكل مكون من مكونات الأجزاء العشـرة. إن خطـة العمل ذات طبيعة عالمية ومن الجلى أنه يلزم مواءمتها للظروف المحددة إقليميا ووطنيا عنـد تطبيقها.

1- التعاون فيما بين الشركاء الرئيسيين

تتطلب النهج الفعالة بمسألة التحركات المختلطة تعاونا كاملا فيما بين كافة الأطراف الفاعلـة الرئيسية المعنية: البلدان المتأثرة، الأجهزة الحكومية، المنظمات الإقليمية والمنظمات الدوليـة التى لها ولاية ذات صلة (مثل المفوضية السامية، مكتب المفوض السامى لحقـوق الإنسـان،

منظمة اليونيسيف ، منظمة الهجرة الدولية) بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

ومن ثم ، تتمثل الخطوة الأولى فى تحديد الأطراف الفاعلة ودعوتها للاجتماع فى منتدى ملائم بحيث يمكنهم تبادل المعلومات ووضع الشروط للتعاون والتنسيق. ويفضل أن يكون الداعى إلى مثل هذا المنتدى واحدة أو أكثر من الدول المتأثرة، غير أنه يمكن لأية منظمة دولية أن تقوم بدور "المساعى الحميدة" بهذا الخصوص.

2- تجميع وتحليل البيانات

إن مفتاح أية استراتيجية مترابطة منطقيا وشاملة يتمثل فى تجميع، وتحليل وتبادل البيانات حول سمات الحركة و تلك المجموعات التي تقوم بها. ويجب أن تحتوى تلك البيانات ، على نحو نموذجي، على معلومات تتعلق بالظروف فى بلد المنشأ، والدوافع وراء الحركة، ووسائل النقل، وطرق العبور ونقاط الدخول. وقد يكون فى مقدور إحدى المنظمات الدولية أو الإقليمية تقديم الدعم والمساندة للقيام بهذا العمل.

3- نظم نقاط الدخول الحساسة من ناحية الحماية

إن إنشاء نظام فعال لإدارة نقاط الدخول هوعنصرهام فى أية استراتيجية تتصل بالتحركات المختلطة. فالرقابة على الحدود أمر جوهرى من أجل مكافحة الجريمة الدولية، بما فى ذلك تهريب الأشخاص والإتجار فى المخدرات، ولتفادى التهديدات الأمنية.

ويتطلب الأمر إجراءات وقائية للحماية العملية لضمان أن مثل هذه التدابير لا تطبق بطريقة تتسم بالتمييز أو عدم التجانس وأنها لا تؤدى إلى عملية *طرد*. وفى هذا الصدد، توجد هناك حاجة أيضا لأن يتلقى حرس الحدود وموظفو الهجرة تدريبا وتعليمات واضحة حول كيفية الاستجابة لطلبات اللجوء، وكيفية تلبية احتياجات الأطفال المنفصلين عن ذويهم، وضحايا عمليات الإتجار وغيرها من المجموعات ذات الاحتياجات الخاصة.

وفيما يختص بالهجرة البحرية غير النظامية، توجد سلسلة خاصة من الاعتبارات يتعين معالجتها، بما فى ذلك حماية الأرواح فى البحر، احترام الالتزامات التى تنص عليها القوانين البحرية، المحافظة على تكامل نظم البحث والإنقاذ وضمان التدفق السلس للعبور البحرى.

4- ترتيبات الاستقبال

يتطلب الأمر ترتيبات استقبال ملائمة لضمان إمكانية تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للأشخاص المنخرطين فى التحركات المختلطة. وترتيبات الاستقبال هذه يجب أن تمكّن أيضا الوافدين الجدد من تسجيل أسمائهم والحصول على وثائق مؤقتة. و في الحالات الخاصة التي تكون فيها النسبة العالية من الوافدين من اللاجئين أو ملتمسي اللجوء، يمكن للمفوضية تسهيل

وضع ترتيبات ملائمة ، أو أن تتشارك في ذلك بصفة مؤقتة مع الطرف المسئول أساسا عن هذه الترتيبات.

5- آليات التحرى والإحالة

بمجرد أن يتم تسجيل الوافدين الجدد وتزويدهم بالوثائق المؤقتة، يمكن القيام بالتحديد المبدئى بشأن هويتهم، ولماذا تركوا بلدهم الأصلى وإلى أين ينوون الذهاب. وتوفر المشورة فرصة لتحديد ما إذا كانوا يرغبون فى التماس اللجوء والتعرف على الخيارات الأخرى المتاحة لهم، بما فيها العودة، أو الحصول على وضع نظامى أو مواصلة الهجرة النظامية. وهذا الترتيب التوجيهى لا يشكل عملية تحديد وضع اللاجئ. بل هو يهدف إلى تقديم مؤشر ملائم حول دوافع الشخص للرحيل وإلى ضمان أن حالة الشخص تتم معالجتها بصورة ملائمة بما يتفق مع مثل تلك الدوافع. ويقدم الملحق 2 من هذه المذكرة رسما تخطيطيا حول كيفية عمل هذه الآليات للتحرى والإحالة.

6- العمليات والإجراءات المتباينة

فيما يتعلق بطلبات اللجوء، فإن تلك التى تبدو أنها بسيطة نسبيا (لأنها تقوم على أسس جيدة أو أنها تظهر بوضوح أنها على غير أساس) فإنه يمكن تقييمها فى إجراء سريع، وأما الطلبات الأخرى والأكثر تعقيدا فتحتاج إلى تقييم أكثر تفصيلا. ويتطلب الأمر عمليات مختلفة خارج نطاق ترتيبات اللجوء بالنسبة للأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة، والتى ليس لها صلة بعملية اللجوء، بمن فيهم النساء اللاتى تم تهريبهن و لا يحتجن الى الحماية الدولية، وكذلك الأشخاص الساعين إلى الهجرة (انظر الفصل 9 فيما يلى).

وفى حين أنه من المحتمل أن تكون المفوضية السامية شريكا رئيسيا للدول فيما يتصل بإجراءات تحديد وضع اللاجئ، فإن المنظمات غير الحكومية، والمحامين ومؤسسات المجتمع المدنى لهم دورهم أيضا الذى يقومون به فيما يتعلق بهذه الجزئية من خطة العمل. وفيما يتصل بالعمليات الأخرى، فإنه من المحتمل أن تكون المفوضية ، إذا ما حدث، منخرطة فى أضيق الحدود. ويعتمد وجود الشركاء المحتملين على الموقف فى بلد بعينه، وعلى ماهية المنظمات الموجودة والراغبة فى المشاركة في العمل.

7- حلول للاجئين

إن الأشخاص المعترف بهم كلاجئين أو بوصفهم فى حاجة للحماية الدولية يحتاجون إلى استجابة تقوم على الحماية وتشمل حلا دائما تعتمد طبيعته على الفرص والعقبات المتصلة بكل حالة.

وقد يتيح النهج الشامل الذى يتضمن خليط من الحلول أفضل الفرص للنجاح.

وعدا الحلول الثلاثة التقليدية، فإن فرص الهجرة المشروعة قد تتيح حلا تكميليا لبعض اللاجئين.

وقد يتطلب الأمر تقديم معونة دولية إلى بعض البلدان المستقبلة للاجئين لدعم قدرات الحماية الوطنية لديها.

8- مواجهة التحركات الثانوية

إن مواجهة موقف اللاجئين وملتمسى اللجوء الذين انتقلوا من بلدان كانوا قد وجدوا فيها فعلا حماية ملائمة، يتطلب استراتيجية محددة. و هذه الاستراتيجية عليها أن تضع فى اعتبارها كلا من مصادر القلق المشروعة للدول إزاء التحركات المتواصلة غير النظامية والحقوق والرعاية اللازمة للأشخاص المعنيين.

و قد فشلت حتى الآن الجهود الرامية الى صياغة مفصلة لتلك الاستراتيجية في جمع الموافقة الدولية عليها.

9- خيارات العودة لغير اللاجئين وخيارات الهجرة البديلة

بالنسبة للأشخاص الذين وجد أنهم ليسوا بلاجئين، وأولئك الذين لا يرغبون فى التماس اللجوء، فإن العودة السريعة فى أمان وكرامة هى عادة رد الفعل المفضل للدول. ويمكن للمفوضية السامية على أساس من المساعى الحميدة، أن تساعد الدول فى إعادة الأشخاص الذين ليسوا فى حاجة للحماية الدولية، حينما يكون هذا هو الحل الأمثل و المتفق عليه. و تستحق الطريقة التي تساعد بها المفوضية في هذا الأمر بحثا دقيقا من جانب كافة الأطراف المعنية.

والأشخاص الذين لا تنطبق عليهم معايير وضع اللاجئ يحق لهم مع ذلك الحصول على خيارات هجرة بديلة مؤقتة، بحيث يمكنهم البقاء بصورة مشروعة فى البلد الذى يصلون إليه أو الانتقال إلى بلد ثالث، لأسباب إنسانية أو لأغراض العمل، أو التعليم أو لم شمل الأسرة. ويجب أن تركز جهود معالجة الهجرة غير النظامية أيضا على إيجاد خيارات للهجرة على المدى المؤقت أو حتى المدى الأبعد.

10- استراتيجية الإعلام

يتعين أن تستكمل كافة التدابير الموصوفة عاليه بحملات إعلامية فى بلدان المنشأ، والعبور والمقصد. ويجب تنبيه الأشخاص بمخاطر التحركات غير النظامية والصعوبات التى قد يواجهونها لدى وصولهم، و كذلك بأية بدائل للهجرة غير النظامية يمكن أن تلاءم ظروفهم.

ولن تحد مثل هذه الحملات الإعلامية من التحركات غير النظامية كلية، بيد أنه قد يكون لهـا تأثير إيجابى إذا ما اقترنت بنقاط عمل أخرى وتم دعمها بتدابير أبعد مدى للتصدى للأسـباب الجذرية لمثل هذه التحركات.

وفى حين أن الحملات الإعلامية هى فى المقام الأول مسئولية الوكالات ذات ولاية متصـلة بالهجرة أو المعلومات، مثل منظمة الهجرة الدولية، فإن المفوضية السامية مـن الممكـن أن تلعب أيضا دورا فى مثل هذه المبادرات. وللمفوضية أيضا مقدرة و اهتمام بالبدء في أنشـطة توعية عامة حول محنة اللاجئين من أجل نشر روح التسامح ومكافحة العنصـرية وكراهيـة الأجانب.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين

كانون الثاني/ ينـاير 2007

الملحق 1

خطة العمل ذات النقاط العشر

قائمـــة مراجعة للمفوضية

الأهداف	
• أن تتسم الاستجابة الحكومية لمواجهة تحركات الهجرة المختلطة تتسم بالشـــمولية والتعاون والحساسية نحو الحماية.	
• أن تتوافر الحلول التى تعالج بطرق مختلفة وملائمة موقف الجماعات المعنية. • أن يتم تحديد اللاجئين وحمايتهم، مع الحد من التحركات غير النظامية.	
الأهداف	الأنشطة
1- التعاون فيما بين الشركاء الرئيسيين	1- تعريف الشركاء/أصحاب المصـــلحة الرئيســـيين علـــى المستوى الوطنى للمشاركة فى استجابة تعاونية. 2- تشجيع إنشاء كيان وطني للتنســـيق علـــى المســـتويات الملائمة. 3- إقامة آلية تشاور نظامية مع شركاء (الحكومـــة، منظمـــة الهجرة الدولية، منظمة العمل الدولية، المركز الدولى لتطوير سياسات الهجرة، مكتب الأمم المتحدة المعنـــى بالمخـــدرات والجريمة، اليونيسف، صندوق الأمم المتحدة للسكان، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، المنظمات غير الحكومية، المنظمـــات الإقليمية.. إلخ). 4- ضمان التشاور مع كيانات المجتمع المـــدنى والجهـــات الأكاديمية من أجل تبادل المعلومات حول التطـــورات ومـــن أجل حشد دعم المجتمع المحلى. 5- إدراج مسائل اللجوء/ الهجرة فى جدول أعمال الأفرقـــة القطرية للأمم المتحدة وتدعيم تدفق المعلومات والروابط بين الأفرقة فى المنطقة.

	6- إدخال مسائل اللجوء/ الهجرة فى إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية على المستوى الوطنى. 7- إنشاء آلية للتشاور والتنسيق على المستوى الإقليمى. 8- تشجيع/ حشد دعم المانحين. 9- حشد التأييد ومحاولة التأثير على المستوى الدولى للحصول على استجابات ملائمة، حول النقاط العشر، فى نطاق المنتديات الوطنية والدولية.
2- تجميع وتحليل البيانات	<u>حول تدفقات اللاجئين والتحركات المختلطة</u> 1- التعاون في إنشاء أو استخدام قواعد بيانات تغطى المنطقة المحددة من أجل فهم أفضل للتحركات وتحديد الاستجابات الملائمة. 2- استخدام قواعد بيانات من هذا القبيل لتنظيم جمع البيانات عن ملتمسى اللجوء واللاجئين، ولتنظيم تبادل البيانات مع المكاتب القطرية للمفوضية فى المنطقة، وأيضا فى الدول الأخرى المتأثرة، للتنبؤ بالمسارات، والتحركات والاتجاهات، وتحديد التحركات الثانوية، وتحسين تتبع الحالات، باستخدام برنامج ProGres، كلما كان ذلك ملائما. 3- العمل على الاستفادة من هذه المعلومات ذات الصلة، مع الاحترام الكامل للإرشادات السرية، المستقاة من عملية تحديد وضع اللاجئ ومن إجراء المقابلات بغية التأكد من الاتجاهات، وطرق العبور، إلخ.. 4- استنباط ملاحظات ومعلومات قطرية حول اتجاهات وأنماط الحركة. 5- استعراض وتحليل التقارير للتنبؤ بالمسارات والتحركات والاتجاهات ولإعداد استراتيجيات محددة

	للبلد. <u>إجمالا</u> 1- التعاون مع المبادرات المعنية بجمع البيانات والبحوث، كلما كان ذلك ملائما، للإسهام فى تولد نظرة عامة مترابطة منطقية وشاملة عن الاتجاهات ككل.
3- نظم نقاط الدخول الحساسة من حيث الحماية (داخل البلاد، وعلى الحدود وفى البحر)	1- تولى بناء قدرات أو دعم موظفى الحدود والقائمين على تطبيق القانون بهدف زيادة إحساسهم بالمسائل المتصلة باللاجئين وحقوق الإنسان ولكى يعملوا على تيسير دخول الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية. 2- وضع برامج تدريب/ ورش عمل للمنظمات غير الحكومية، والمحامين، والمؤسسات القضائية والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، لتسهيل دخول الأشخاص المحتاجين للحماية الدولية وبناء دوائر من المؤيدين لتقديم الحماية. 3- رصد ومتابعة حالات التوقيف والمعاملة لملتمسى اللجوء/ اللاجئين بهمة. 4- استكشاف الكيفية التى يمكن بها للمفوضية أن تتفاعل بإيجابية مع ترتيبات قائمة للاعتراض ولتنظيم التحركات البحرية، بما فيها تقدير التدابير لرصد الاعتراض.
4- ترتيبات الاستقبال	تقديم توصيات حول الدور الذى يمكن للمفوضية ويتعين عليها أن تلعبه فى أية ترتيبات لاستقبال الوافدين الجدد، بما فى ذلك فى مواقع الاستقبال، مع الضمانات الملائمة (مثال: وصول المفوضية لهذه لمواقع).
5- آليات التحرى والإحالة	السعي لإنشاء آليات مشتركة، مع شركاء محددين وفى مواقع ملائمة، لإعداد تقارير موجزة عن الجماعات الوافدة. ويفضل أن يشمل هذا الترتيب آليات لتحديد سمات الوافدين الجدد واحتياجاتهم النهائية من الحماية، والسماح بالحصول على

	المشورة الملائمة وإحالة الأشخاص الذين تهتم بهم المفوضية إلى آلية الاستجابة الملائمة. (مثل: تحديد وضع اللاجئ ، المساعدة فى العودة الطوعية، تحديد وضع اللاجئ، الإجراءات المفصلة لضحايا التهريب).
6- العمليات والإجراءات المتباينة	1- العمل على وضع إطارات قانونية لتحديد وضع اللاجئ والوفاء باحتياجات الحماية. ويجب أن يكون الهدف من وراء ذلك هو: o تفعيل الإجراءات الوطنية للجوء؛ o توفير قدرات إدارية ومؤسسية كافية على المستويات الملائمة؛ o مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فى ترتيبات الحماية والمساعدة. 2- إذا لم يكن هناك إجراء وطنى للجوء يعمل بصورة ملائمة، تضطلع المفوضية بمسئولية إجراءات تحديد وضع اللاجئ. وفى هذا الصدد، يتعين على المكاتب التأكد من إقامة إدارة ملائمة لهذه الحالة، يكون فى مقدروها إعطاء الأولوية لحالات معينة ويمكنها مواجهة احتياجات خاصة بشكل ملائم (النساء العازبات، الأطفال المنفصلين عن ذويهم أو غير المصحوبين بأحد أفراد أسرهم، ..إلخ).

7- حلول للاجئين	يتم النظر فى كافة الحلول من خلال نهج شامل. العودة الطوعية للوطن تولى القيام بأنشطة لتسهيل عملية العودة الطوعية، والعمل على دعمها وإتاحة الموارد، وذلك بتشجيع إعادة الاندماج المستدامة فى بلدان المنشأ، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، وأيضا بمتابعة العائدين. الإدماج المحلى حيثما تكون العودة إلى الوطن غير ملائمة فى المدى القصير أو المتوسط، استكشاف خيارات البقاء المحلى (بما فى ذلك الدفاع عن إعطاء الإذن بالبقاء للأشخاص الذين وجد أنهم فى حاجة للحماية الدولية والذين ليس فى مقدورهم أو من غير المحتمل أن يحصلوا على وضع رسمى أكثر من ذلك). إعادة التوطين بالتعاون مع إدارة إعادة التوطين، التمرس على مفهوم الاستخدام الاستراتيجى لإعادة التوطين والتنسيق بشأن احتياجات إعادة التوطين ومشكلاتها، بهدف التوصل إلى اتفاق حول نهج يشمل أرجاء المنطقة لإعادة التوطين، وكجزء من الترتيبات الشاملة للمشاركة فى تحمل الأعباء لتخفيف الضغط عن البلدان المضيفة. استكشاف تجمعات إعادة التوطين أو حصص إعادة التوطين المخصصة لجماعات محددة فى هذا السياق.
- مواجهة التحركات الثانوية	1- الاستفادة بفعالية من مشروع تقوية القدرة على الحماية (S C) لتحسين توفير حماية ذات نوعية تكون أقرب إلى الأماكن التى تكون الحماية فيها هى أول ما تسعى إليه أو تحتاجه. 2- الدراسة بهمة كيف يمكن للمفوضية، وفى ظل أية ظروف، أن تسهل عملية إجراءات إعادة الدخول، وبترتيب الأنشطة الضرورية مع بلدان اللجوء الأول حسبما كان ذلك

	ملائما.
9-ترتيبات العودة وخيارات الهجرة البديلة لغير اللاجئين	1- المساهمة بصورة ملائمة (مثلا: من خلال التعاون مع منظمة الهجرة الدولية) لكى تكون عودة الأشخاص الذين وجد أنهم غير محتاجين للحماية الدولية حلا قابلا للتنفيذ. 2- الدفاع عن معايير ملائمة للعودة والاستعداد لتسهيل العودة، بما فى ذلك القيام بأنشطة فى مجالات التوثيق وتقديم المشورة بشأن العودة. 3- استكشاف الحاجة إلى دور المراقبة المستترة لما بعد العودة للمفوضية فى بلدان المنشأ وقيمة ذلك بالنسبة للمفوضية. 4- التشجيع بإيجابية لإنشاء قنوات للهجرة الشرعية (مثال: مشروعات هجرة العمل المؤقتة فى بلدان ثالثة وفى بلد الحضور).
10- استراتيجية الإعلام فى بلدان المنشأ، والعبور والوصول	1- العمل على التنسيق/ التعاون مع جهود منظمة الهجرة الدولية وغيرها من الشركاء للقيام بحملات إعلامية فى بلدان المنشأ، والعبور والمقصد، للحض على تجنب الهجرة غير النظامية، والتحذير من أخطار التهريب والتسلل، مع التركيز على خيارات الهجرة الشرعية. 2- استكشاف إمكانية وكيفية إنشاء مراكز إعلامية مشتركة فى بلدان المنشأ. 3- القيام بأنشطة للتوعية العامة مع أجهزة الإعلام لرفع الوعى حول محنة اللاجئين، بما فى ذلك من خلال القصص الإنسانية المثيرة، بهدف تشجيع التسامح، ومحاربة العنصرية وكراهية الأجانب.

رسم تخطيطي لآليات التحري والإحالة في نطاق مواجهة تحركات الهجرة المختلطة

الملحق 2